جامعة محمد الخامس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس

"الجذور الليبرالية في بعض كتابات محمد حسن الوزاني"

بحث لنيل الإجازة في الفلسفة

إنجاز الطالبين:

عبد الرزاق الحنوشي

عبد الفتاح حسيني

تحت إشراف: ذ. سعيد بنسعيد علوي

السنة الجامعية 88-89

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر

توطئة:.....5

الفصل الأول: المنظومتان المرجعيتان في الفكر السياسي العربي المعاصر.....8

الفصل الثاني: المسألة الدستورية والديمقراطية في منظور محمد حسن الوزاني.....17

الفصل الثالث: حدود الخطاب الليبرالي عند محمد حسن الوزاني...32

الخاتمة:.....41

- ملحق: مقابلة مع الأستاذ المنوني:.....43
- لائحة المصادر:.....47
- لائحة المراجع بالعربية:.....48
- لائحة المراجع بالفرنسية:.....48

الإهداء

إلى روح "أمير الجهاد" الشهيد البطل خليل الوزير (أبو جهاد) إلى كل المخلصين الشرفاء الأموات منهم والأحياء.

وإليهم نهدي هذا البحث المتواضع.

كلمة شكر

إلى كل الذين ساهموا – في – أو ساعدوا على إنجاز هذا البحث المتواضع من قريب أو من بعيد.

إلى الأستاذ المشرف الذي سهل كثيرا عملنا.

إلى خالد، ورفيقه، ونجاة وفاطمة. وكل الأصدقاء الذين دعموا هذا العمل.

إلى هؤلاء نتوجه بجزيل الشكر.

توطئة

يطرح هذا الموضوع عدة صعوبات تستوجب نوعا من الاحتياط والمغامرة في نفس الوقت: الاحتياط من إصدار الأحكام القطعية التي من شأنها أن تجعل كل مجهود معرفي عبارة عن إعادة ترتيب وتصنيف لأفكار سبق استهلاكها، وبالتالي لا طائلة منها، وحتى وإن جازفنا في وضع عبارة "ليبرالية" في نص الموضوع، فإننا ننطلق من افتراض مفاده أن السلطة المرجعية الأساسية لأهم كتابات محمد حسن الوزاني هي الليبرالية ولهذا الافتراض نسبة كبيرة من الصحة، ولعل النصوص التي سنوردها خلال تحليلنا لبعض المفاهيم المتداولة في خطاب الوزاني السياسي، تؤكد مصداقية هذا الافتراض. ليس همنا في هذا البحث المتواضع تبرير هذا الافتراض والانطلاق منه كمسلمة غير قابلة للأخذ والرد، بل أن همنا سيكون عبارة عن رصد هذا المنحى الليبرالي من خلال الوقوف على مفهومين مركزيين في كتابات الوزاني هما الدستور والديمقراطية. من أين نبدأ؟ سؤال تقليدي يطرح على كل باحث مبتدأ، نعتقد أن الجواب على هذا السؤال يقتضي الإجابة على سؤال آخر، إلى ماذا نريد أن نصل؟

لقد أشرنا سابقا أننا نريد لهذا البحث المتواضع أن لا يسقط في فخ الإسقاط والأحكام المسبقة، غير انه ينبغي أن نعتبر منذ البداية أن أول مشكل يواجه القارئ لكتابات الوزاني – وقد واجهناه نحن أيضا – هذه الغزارة في الكتابات التي خلفها وهي تنتمي تعددها إلى مجالات معرفية متعددة ومتداخلة أحيانا. أما المشكل الثاني فهو لراجع فيما نعتقد إلى كون الوزاني لم يكن رجل فكر بعيد عن مجال الممارسة النضالية بل على العكس من ذلك فقد زاوج الكتابة السياسية والنضال السياسي في فترات حرجة من تاريخ المغرب، وإذا كانت ظروف المغرب السياسية إبان عهد الحماية وخلال الفترة التي تلتها، تتسم بنوع من عدم الاستقرار وحالات المد والجزر. فإن هذه الخاصية قد طبعت كتابات الوزاني وحتمت عليه نوعا من التكييف لاختياراته وقناعاته، مما يجعل القارئ أحيانا يستشف نوعا من "التناقض" في بعض المواقف، أو "الضبابية" في مواقف أخرى، غير أن ذلك لا ينفي وجود خيط متناسق هو بمثابة الثابت الذي يؤطر تفكير الوزاني.

هذا الثابت بالطبع ما اعتبرناه "جدورا ليبرالية" وهذه نقطة الوصول التي أردنا الوصول غليها، لذلك اعتمدنا على الخطاطة التالية:

في الفصل الأول: سنقوم بإطلالة مركزة حول المنظومتين المرجعيتين الأساسيتين للفكر السياسي العربي مع نوعا من التفصيل في تناول "الليبرالية" وسنعرج على المغرب باعتباره "حالة خاصة" لاعتبارات سنوضحها في حينها.

أما الفصل الثاني: فسنخصصه لتناول المسألتين الدستورية والديمقراطية اعتبارا لأهميتها في أطروحة الوزاني الأساسية حول نظام الحكم وطبيعة الدولة بالمغرب.

أما الفصل الثالث: فسنعرض فيه بالإضافة إلى التعريف بالأطوار الأساسية لحياة الوزاني. سنعرض إلى أحد المصادر التي استقى منها رؤيته الليبرالية، خلال مجمل هذه الأطوار سنعمل على الاستئناس ببعض الآراء لباحثين معاصرين في الفكر السياسي العربي بالإضافة إلى بعض نصوص الوزاني.

الفصل الأول

المنظومتان المرجعيتان في الفكر السياسي العربي المعاصر

يكاد يجمع أغلب مؤرخي الفكر العربي بشكل عام والسياسي منه على وجه الخصوص على إرجاع منطلقات هذا الفكر إلى مصدرين – أو على الأصح إطارين مرجعيين – أساسيين هما: السلفية والليبرالية. وعلى الرغم من وجود تصنيفات أخرى تتجاوز هذه الثنائية، فلا بد من اختيار تصنيف ما يمكن اعتماده في دراسة الفكر السياسي العربي، حتى وإن كان هذا الاختيار إجرائيا، صحيح أن للتصنيف الثاني أسبابه الموضوعية والتي تجعله يحظى بالأولوية في كتابات متعددة، ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو أن هذا التصنيف يتسم بنوع من المرونة،

إذ يمكننا من التركيز واختصار الطريق في البحث، علاوة على انه يستند على أسس ومعطيات تاريخية تجعله بالفعل أقرب إلى الصواب على الأقل في البدايات الأولى لتشكل الفكر السياسي العربي المعاصر أي من نهاية القرن الماضي إلى حدود الربع الأول من القرن الحالي.

ولا شك وأن الدعوة الليبرالية والدعوة السلفية لا تشكلان حالتان معزولتان عن الواقع في أبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية، بل هي نتاج لكل ذلك – أن لم نقل رد فعل ضده –كيف ولماذا؟

نعتقد أنه من الضروري قبل الحديث عن ظهور أو تشكل الدعوتان الليبرالية والسلفية، أن نسلط بعض الأضواء على الحالة التي كان يعيشها العالم العربي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

لقد أفرز الواقع خلال هذه المرحلة مفاهيم لاشك وأنها تختزل ما كان يطبع هذه المرحلة، ولعل التأمل في هذه المفاهيم يمدنا بالعناصر الأساسية لتحليل الأوضاع السائدة إذاك.

الانحطاط، التأخر، الاستبداد تلك هي المفاهيم الأساسية التي طبعت هذه المرحلة وقد حصل حولها إجماع سواء من طرف السلفيين أو من طرف الليبراليين غير أن تأويل وفهم الندين لهذه المفاهيم، يختلف باختلاف مرجعية كل طرف، فأصحاب الدعوة السلفية ينظرون لمفاهيم الانحطاط والتأخر والاستبداد من خلال خلفية "تاريخية" مؤداها أن هناك "نموذج" في تاريخ الإسلام تحققت فيه كل معاني الخير والعدل والرخاء وهو ما يصطلح عليه بعصر السلف الصالح أو "العصر الذهبي"، وهو في تأويلهم العصر الذي تم فيه التمسك بتعاليم الشريعة (القرآن والسنة) وتحققت فيه للمسلمين جميع أسباب الرقى، وعليه فإن هذا الواقع المنحط والمتأخر والفاسد سببه انحراف عن "المحجة البيضاء" وتراجع عن نهج "السلف الصالح" وبالتالي فلا سبيل للخروج عن أوضاع الانحطاط والتأخر والاستبداد إلا بالعودة إلى التمسك بالأسباب التي أدت في الماضي إلى الرقي والازدهار، إن لسان حال السلفي يقول "لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها". لابد إذن من التمسك بما تمليه الشريعة والاقتداء "بالسلف الصالح".

هل كانت الأمور بهذا الشكل المختزل كما استعرضناه؟ بدون شك أ الجواب سيكون بالنفي، فإذا كانت العناصر المقدمة في هذا التحليل تشكل الإطار العام لفهم الدعوة السلفية فإنها لا تكفي قط للإلمام الشمولي

بكل الميكانيزمات المتحكمة في الدعوة السلفية ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو بالضبط هذا الإطار العام أو ما سميناه بالخلفية التاريخية المتحكمة في الطرح السلفي.

وإذا كانت نظرة الاتجاه السلفي لمفاهيم الانحطاط والتأخر والاستبداد تعتمد في فهمها ومقاربتها وبديلها لهذا الواقع على نموذج "السلف الصالح" فكيف كان الأمر بالنسبة لاتجاه الليبرالي؟

ينظر الليبرالي لمفاهيم الانحطاط والتأخر والاستبداد من خلال استحضار نماذج مقابلة بديلة (أو يراها كذلك) لها وهي: النهضة، التقدم والحرية فرؤية هذا الاتجاه تنبني على الدعوة إلى تبنى واستيعاب الأسس التي عليها شيدت أوربا تقدمها ورقيها والتي كانت ثمرة لمسيرة تاريخية امتدت من القرن السابع عشر إلى القرن الحالي عرفت خلالها أوربا تحولات وثورات في الفكر والعلم والسياسة والمجتمع أدت في النهاية إلى ميلاد المجتمع الأوربي الحديث على إنقاض مجتمع العصر الوسيط (عصر الانحطاط) فالدعوة الليبرالية تنبني أساسا على الحداثة والعلمانية والعقل والعلم وغيرها من المفاهيم المؤسسة للحضارة الأوروبية. ويرى الليبراليون أن السبيل إلى الخروج من حالات الانحطاط والتأخر والاستبداد التي يعيش عليها العرب، يكمن في استلهام نفس المسار الذي أدى إلى رقي وازدهار المجتمع الأوروبي بدءا بمناهج وطرق التعليم وانتهاء بنظم الحكم وتدبير الإدارة.

إن كانت الحركة السلفية تشكل نوعا من الاستمرارية في تاريخ الفكر الإصلاحي في الإسلام وبالتالي امتدادا وتطويرا وتحيينا له فإن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للبرالية، فكيف ذلك؟

بصدد الليبرالية: موطنها ونشأتها الأولى

تعبر الليبرالية من حيث كونها عقيدة وفلسفة وحركة نتاجا لتطور المجتمع الأوروبي ابتداء من القرن الخامس عشر إلى حدود القرن التاسع وهب بهذا المعنى أيضا الأساس الذي شيد عليه ما يعرف "بالمجتمع الحديث"

وهو المجتمع الأوربي وقد صفى حساباته مع "المجتمع القديم" سواء في مستوى الدين والأخلاق والسياسة والفكر والاقتصاد. فالمجتمع الحديث قوامه العلم الجديد "العلم هنا ليس أي ضرب من ضروب المعرفة بل هو تلك المعرفة القائمة على التجربة الحسية وعلى الوقائع المادية الملموسة والعلم بهذا المعنى هو غير تلك المعرفة الحدسية أو الفلسفية، وغير المواقف الإيديولوجية والدينية التي قوامها الإيمان لا العلم بالمعنى الضيق وهذا العلم هو في الواقع العامل الأساسي في عملية التغيير الاجتماعي المتواصلة. فمنهجية عملية التغيير قائمة على منهجية العلم فإذا كانت منهجية العلم هي وضع فرضيات مؤقتة للتغيير وفق قواعد معينة فإن ما يترتب على هذه المنهجية العلمية من تغيير دائم ونتائج متجددة ينعكس على الحياة الاجتماعية بأسرها. يضاف إلى ذلك أن الحركة العلمية تفرض مناخا من الحرية لا تقوم للعلم قائمة بدونه.. فإذا كان العلم والتغيير الدائم أو التطور صنوين، فغن العلم والحرية صنوان أيضا وقد أكدت أحداث التاريخ ذلك.

مع المجتمع الحديث قام نظام اقتصادي جديد يقوم على التنافس الحر والمبادرة والسعي إلى الربح أنه في جملة واحدة النظام الرأسمالي الذي قام على أنقاض النظام الاقتصادي الإقطاعي، ومع المجتمع الحديث أيضا شيدت أنظمة سياسية جديدة تقوم على مبدأ الفصل فصل الدين عن الدولة (العلمانية) فصل أيضا بين السلط وبين السياسة والأخلاق، وقام المجتمع الحديث على إقرار الحقوق المدنية والسياسية للمواطن وإقامة سلطة الشعب ودولة القانون القائمة على مبدأ التعاقد الاجتماعي. كما أن هذا المجتمع الحديث قد أقام قيم وعلاقات اجتماعية جديدة عل إنقاص القيم القديمة فلم تعد لروابط القرابة والنسب والدم أهمية بالغة ولم يعد الولاء للقبلية أو الجهة أو الأسرة بل أصبح الولاء للمجتمع والوطن وللمؤسسات.

لم تكن الليبرالية بالمعنى الذي حددناه سالفا مكتملة التحقق إلا عبر مراحل تاريخية بدأت أولا في اقرن الخامس عشر بحركة الإصلاح الديني التي كسرت الجمود والحصار المضروب على حرية الفكر الذي ساد طيلة العصور الوسطى والذي كسرته الكنيسة، تم تلى ذلك محاولات تقويض هيمنة الكنيسة في مجال السياسة مع جهود ميكيافلي ومحاولة الخروج من طوق هذه الهيمنة في مجال العلوم وذلك بالنتائج الباهرة التي حققها كوبرنك وجهود خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في مجال الفكر والفلسفة مع ظهور مذاهب ونزعات سعت إلى تحرير الإنسان من كل أشكال الهيمنة. وقد توجت هذه الجهود خلال القرن الثامن عشر مع ما يعرف في التاريخ الأوربي "بعصر الأنوار" وظهور فلاسفة وعلماء كبار أمثال نيوتن ومونتسكيو ورسو ولوك.

ومع حلول القرن التاسع عشر"...كان الفكر الأوربي قد خطا خطوات كبيرة إلى الأمام على كافة الجبهات. كانت أولى هذه الجبهات تختص بالمنهج، فقد تغيرت الأدوات المعرفية تغييرا طال الأسس والجذور كما رأينا، فقد استطاع الفكر الغربي أن يستبدل القياس الأوسطي الذي كتبت له السيطرة في المرحلتين القديمة والوسطية بمنهج علمي يعتمد الحس أداة للمعرفة، ولا ينطلق من مقدمات يفترض فيها الصدق بل من مقدمات ثبت صدقها ويقينها فعلا بالحس والتجربة.... وجدنا المنهج العلمي الجديد يحقق قفزات مدهشة ويضع الإنسان أمام معارف ذات أدوات متجددة ومتطورة .... وكانت الجبهة الثانية التي حقق فيها الفكر الغربي انتصارات واسعة هي جبهة تكوين رؤية جديدة للعالم والكون وأشيائهما، بما في ذلك الإنسان نفسه ككائن في هذا العالم، وقد تميزت هذه الرؤية الكوزمولوجية الجديدة بالإيمان بقدرة الإنسان على التقدم والرقي، وتوسيع دوره الكوني، وقد حرر هذا كله الإنسان من الإيمان بالخوارق وبالمعجزات وحرر إيمانه بالغيبيات ومن الترهات، وأطلق العنان أمامه ليحلم بما لم يكن يجرؤ على الحلم به قبلا، وليحقق الكثير مما كان يدرك عادة لحياة أخروية سعيدة. وفي ميدان العلوم نفسها شهد القرن التاسع عشر تطورات في مضامين العلوم، فقد فعل المنهج فعله وأسهمت كوزمولوجيا عصر النهضة في التمهيد لتجديد الكوزمولوجيا نفسها. وقد أمكن ذلك من خلال تطورات علمية تكرست في نظريات ظهرت بدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي أربع رئيسية: نظرية داروين في علم الحياة، ونظرية ماركس في ميدان الاقتصاد والاجتماع، ونظرية فرويد في نطاق النفس الإنسانية، ونظرية اينشتاين في الفيزياء والطبيعيات عموما.

وقد أصبحت هذه النظريات المحاور التي تدور عليها الحياة الفكرية على مدى قرن كامل من الزمان".

لم تكن الليبرالية إذن إلا ايديولوجية الطبقة البرجوازية الناشئة ضد ايديلوجية الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا ودينيا وأخلاقيا وثقافيا، ضد الطبقة الإقطاعية، وإذا كانت الليبرالية قد ولدت مع الطبقة البرجوازية في أوربا فإنها لم تتشكل دفعة واحدة، بل مرت بمراحل مختلفة واستفادت من كل المتغيرات التي طرأت على المجتمع الأوربي سواء في مجال العلوم أو الاقتصاد أو الفكر، ولا ينبغي– بهذا الصدد– أن نغفل الدور الذي لعبته البرجوازية من خلال تسلحها بالاديولوجية الليبرالية فقد "استطاعت أن تحقق مجموعة من الايجابيات للمجتمع الإنساني منها:

1– إنها أقمت علاقات إنتاجية أكثر تقدما من العلاقات الإقطاعية السائدة.

2- أنها أوجدت تحسنا عاما في مستوى الظروف المادية للمجتمع ككل.

3- إنها ساعدت على خلق مناخ فكري ساعد بدوره على التقدم العلمي.

4- إنها علمت على الإعلاء من قيمة الإنسان كفرد.

لقد تعمدنا نوعا من الإسهاب في الحديث عن جذور الليبرالية وذلك حتى نتمكن من الإدراك الجيد للمناخ العام الذي تشكلت فيه الليبرالية في أوربا فكرا وممارسة.

ماذا إذن عن الليبرالية في العالم العربي؟

لابد في البداية أن نذكر ببعض المعطيات التاريخية الضرورية لفهم الكيفية التي دخلت بها الأفكار الليبرالية إلى العالم العربي.

أولا: حملة نابليون على مصر:

أثبتت العديد من الدراسات التاريخية إن حملة نابليون على مصر، بصرف النظر عن مضمونها الهيمني فإنها كانت بمثابة فرصة تلاقي واحتكاك بين الثقافة العربية والثقافة الأوربية، وما قد وصلت إليه هذه الثقافة من تقدم وازدهار. لقد أحدثت حملة نابليون على مصر هزة نفسية في صفوف المجتمع المصري إذ عكست التباين الصارخ بين مقومات وقدرات أوربا وتلك التي كان يتوفر عليها العرب، وأول ما استرعى انتباه المصريين هو التنظيم العسكري، وستشكل مسألة إصلاح الجيش الهاجس الرئيسي لما سيعرف "بالنهضة العربية الأولى" التي قادها محمد علي.

ثانيا: محمد علي ومسألة إصلاح الجيش:

لقد أدرك محمد علي "رائد النهضة العربية الأولى" أنه لتأسيس دولة قوية لابد وأن تكون البداية بتكوين جيش قوي ومحكم التنظيم، غير انه سرعان ما بدا التداخل واضح بين مسألة "إصلاح الجيش" و"إصلاح" مرافق أخرى لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة بالجيش كالتعليم والصناعة والأنظمة والقوانين.

فكانت النتيجة أن عمد محمد على إلى الشروع في تأسيس دولة تكون فيها كل المرافق والقطاعات مرتبطة أساسا بالجيش ومستلزماته. ومن الأمور التي أولاها محمد علي الأهمية تدعيما لمشروعه إرسال البعثات الطلابية

إلى أوربا قصد الإفادة من علومها وثقافتها وحضارتها وقد شكلت الطلائع الأولى التي حملت إلى العالم العربي بعض الأفكار العربي بعض الأفكار الليبرالية.

لم تكن التجربة المصرية الوحيدة بل تلتها بعض التجارب الأخرى في كل من تونس والمشرق العربي بل هناك من يذهب إلى حد اعتبار ما شهدته تونس خلال فترة حكم الباي أحمد والمحاولات الإصلاحية في عهده، وكذا ما عرفت بلاد الشام مجرد انعكاس أو صدى أو امتداد للتجربة المصرية التي جسدتها دولة محمد على و أبنائه.

قبل أن نختم الحديث عن كيفية دخول الأفكار الليبرالية إلى العالم العربي لابد "وأن نثير ملاحظة أساسية نعتقد أنها ستساعد على فهم وتوضيح مجموعة من المفارقات التي تثير انتباه المتتبع لمسار الفكر الليبرالي في العالم العربي، والملاحظة التي نقصد هي تلك التي سبق وأن أثارها الأستاذ عبد الله العروي في كتابه "مفهوم الحرية". حيث قال في بداية الفصل الرابع"... إني أرفض الفكرة القائلة أن الليبرالية العربي متولدة عن الليبرالية الغربية تولدا آليا "لماذا؟ وكيف؟

يميز ذ. العروي بين الليبرالية القرن 18 وليبرالية القرن 19. ويوضح ذلك بقوله: "بيد أن الليبراليين العرب كانوا يعيشون ظروف القرن الثامن عشر وهم يعاصرون أحوال القرن التاسع عشر، فنتج عن ذلك عدم استيعاب الليبرالية في مسارها التاريخي لم يستطيعوا أن يميزوا بين المراحل ...وان يفرقوا بين الجذور الثابتة والأصول القارة وبين الصورة الظرفية التي تلبست بها الليبرالية في القرن التاسع عشر".

ماذا كانت النتيجة؟ يرى ذ. العروي أن المفكرين العرب اكتفوا باستعمال الليبرالية "كشعار ولم يتجاوزا الشعار إلى الثمتل الفلسفي "من جهة" وتأثروا بها طويلا إلى حد أنهم أولوا مذاهب أخرى تأويلا ليبراليا". من جهة أخرى. سنرى فيما بعد أن هذا الحكم يصدق بشكل كبير على ليبرالية محمد الحسن الوزاني من خلال الوقوف على مجموعة من النصوص التي تؤكد ذلك.

بقى أن نجيب عن سؤال يطرح نفسه بإلحاح، هل سلكت الأفكار الليبرالية نفس الطريق التي سلكتها في باقي أقطار العالم العربي عند دخولها إلى المغرب؟– وبالتالي ألا يشكل المغرب نوعا من الحالة الخاصة او المتباينة؟

لابد وأن نحدد ما نقصده "بالحالة الخاصة" التي يندرج في إطارها المغرب ولنبدأ بتوضيح ذلك باستبعاد ما لانقصده بمفهوم "الحالة الخاصة".

إن أول طرح نستبعده، هو الاتجاه الشوفيني الضيق الذي يضمن مفهوم الخصوصية مفهوما إقليميا قطريا، ويجعل من المغرب جزيرة معزولة عن باقي العالم العربي باسم "الهوية الوطنية" كما نستبعد ذلك لطرح الاستعماري لمفهوم الخصوصية الذي يذهب إلى اعتبار المغرب نوعا من القارة المعزولة.

إن قصدنا من استعمال مفهوم " الحالة الخاصة" ينطلق من معطيات تاريخية وسياسية عرفها المغرب ونقف هنا عند معطيين أساسيين: أولهما: أن المغرب على خلاف باقي البلدان العربية، لم يكن يخضع لحكم الخلافة العثمانية بأي شكل من الأشكال وحافظ على استقلاله كدولة وكيان إلى حدود بداية القرن العشرين. وثانيهما: أن المغرب وعلى خلاف بلدان المشرق لم يعرف تواجد أقليات عرقية أو طائفية – باستثناء اليهود– بل كان دائما يعرف نوعا من الوحدة والانسجام العقائدي، غير أن ما تجدر الإشارة غليه هو أن هذه الخاصية التي امتاز بها المغرب– من بن خاصيات أخرى– إذا كانت قد أعطت للثقافة والفكر بالمغرب نوع من التميز عن باقي الأقطار العربية فإنها أي الخاصية لم تكن لتشكل حاجزا أو عائقا أمام استمداد الثقافة والفكر المغربيين من الثقافة العربية، إن المعطيات التاريخية والسياسية التي أوردناها سابقا: "ليست كافية مع ذلك لتبرير الرأي الذي يأخذ به دعاة "الفردية" والخصوصية الضيقة التي تنجح إلى الانغلاق على ذاتها على نحو تكذبه مسيرة الأحداث السياسية في المغرب منذ مطلع القرن، وتدحضه مضامين كتابات المفكرين المغاربة، في هذه المرحلة أيضا".

لقد أشرنا سابقا إلى استمداد الثقافة والفكر بالمغرب من المشرق العربي وقد شكل هذا الأخير– بالفعل– أحد المصادر الأساسية التي من خلالها تعرف المثقفون المغاربة على ما جد في مجالات الفكر والمعرفة من نظريات ودراسات وأبحاث. وكان المشرق العربي أحد المصادر التي تعرفت من خلالها النخبة أسياسية المغربية على بعض الأفكار الليبرالية والاشتراكية بالإضافة إلى هذا المصدر الذي كان أساسيا– كان هناك كان هناك مصدر ثاني وهو أوربا التي كانت محج بعض الأطر المغربية التي أتيحت لهم فرصة الإقامة بها لمدة معينة. وكان محمد حسن الوزاني احد هؤلاء – سنعرض في فصل لاحق لمجمل أطوار حياته– نستطيع إذن أن نخلص إلى أن الفكر السياسي المغربي يستمد أسس بنائه النظري من ثلاث مصادر أساسية.

أولها: معطيات الواقع المغربي وما كانت تفرزه هذه المعطيات من إشكالات وقضايا وأسئلة كان على الفكر السياسي أن يجد لها حلولا وإجابات. ثانيهما: المشرق العربي باعتبار السبق الزمني الذي حققه، والمناخ السياسي

والفكري الذي عاشه (حمله نابليون– محاولة تأسيس دولة عصرية في عهد محمد علي...) الشيء الذي مكنه من أن يمد إشعاعه على المغرب وأقطار أخرى. وثالثها: أوربا باعتبارها أحد المصادر التي مكنت الفكر السياسي المغربي من الإطلاع على أفكار ونظريات ومفاهيم ستعمدها رجل السياسة في معاركه السياسية المختلفة.

الفصل الثاني

المسألة الدستورية والديمقراطية في منظور م.ح الوزاني

لا شك أن المتتبع لكتابات الوزاني المختلفة، يلاحظ هذا الحضور القوي، وهذا الدفاع المستميت عن مطلب الدستور باعتباره السبيل الوحيد إلى إقامة نظام ديمقراطي وليبرالي بالمغرب. لن نقف عن الأسباب والدوافع التي جعلت الوزاني (ومن خلاله الحركة السياسية التي كان يمثلها طيلة عقود من هذا القرن) يعطى هذه الأهمية القصوى لمسألة الدستور والديمقراطية، بل سنركز خلال هذا الفصل على المضمون والأبعاد التي يعطيها الوزاني لمسألة الدستور والديمقراطية وذلك من خلال الوقوف على بعض النصوص التي يعالج فيها هذه المسألة خلال مختلف الأطوار التاريخية التي عايشها أو أرخ لها.

....لكن قبل التوغل في ثنايا خطاب الوزاني الدستوري، سنتوقف قليلا عند مشروع دستور 1908، وموقف الوزاني منه والقراءة التي قدمها له.

لا يتردد الوزاني عن أن يتمن مبادرة وضع دستور 1908 ونشره بالرغم من التحفظ الذي أبداه حول "لسان المغرب" ونية الإخوان نموى صاجى هذه الجريدة من وراء نشر المشروع، والحكم إطلاقيا بعدم وجود أية صلة بين هذا الدستور و"النخبة" المغربية، مبررا هذا الحكم بتقديم عرض مسهب يسرد فيه عدة اعتبارات حول شكل ومضمون المشروع ليؤكد أن "أسلوب إنشاء مشروع وعباراته، ولبنانيا بصفة أخص". وأن واضعي الدستور ليسوا مغاربة ذلك أنهم "لم يكونوا من علماء الفقه الدستوري حتى يفكروا في الدستور ويستطيعوا وضعه، بل كانوا فقهاء وأدباء من الطراز القديم، فثقافتهم كانت دينية وأدبية لا تسمح لهم بالاهتمام بغير علوم الدين والعربية". ودون الدخول في متاهة إثبات أو نفي، ما إذا كان مشروع دستور 1908 مغربيا أم لا؟ أو وجود أو عدم وجود أية صلة للمغاربة بالمشروع؟ خصوصا وأن الوزاني نفسه يقدم في هذا الصدد حكما ملتبسا ومتناقضا قد يثبت عكس ما ذهب إليه، إذ أنه في الصفحة 189 بل وفي عدة أماكن قبل هذه الصفحة من مذكرات حياة وجهاد د ج I– وقبل بضعة سطور من الترسانة التي صاغها من الاعتبارات لتسجيل موقف التحفظ، لا يستبعد كون أن أقلاما مغربية ساهمت في هذا المجال (مجال الدعوة (...) للدستور والحياة النيابية"). وأن عددا من المثقفين المغاربة كانوا يهتمون بحركة الإصلاح عامة، والدعوة إلى الدستور خاصة". ويضيف متابعا الكلام" ولكن الظروف لم تسمح لهم بأن يتكتلوا وينهضوا بالعمل المنشود..." ويؤلفوا "....حركة وطنية إصلاحية....إذا – سنتجاوز هذه المتاهة– لنتناول القراءة التي قدمها الوزاني لمشروع الدستور المعني.

غن الوزاني يعلن بحسم ودون تردد، عن أهمية المشروع في تلك المرحلة من تاريخ المغرب، حيث كان يسود الانحطاط والتخلف والانحلال على جميع الأصعدة سياسيا وثقافيا واجتماعيا، فالاستبداد في الحكم وسيادة الفكر التقليدي في الثقافة والحياة العامة بالإضافة إلى، وكنتيجة لما سبق – الخطر الاستعماري المحدق بالبلاد، كانت هي السمات التي تؤلف الصورة عن الحالة التي كان يعيشها المغرب آنذاك، والتي كانت تستدعي في نظر محمد حسن الوزاني "صيحة" مثل التي أعلنتها "لسان المغرب". فمشروع الدستور يقول الوزاني "كان مثقفا مع روح العصر، وتناسقا مع متطلبات البلاد، ومطامح الأمة في مجال التنظيم والإصلاح، كما انه من شأن تطبيق مقتضيات الرسالة التي أدتها"لسان المغرب" والدور الذي لعبته بإسداء النصح للمستبدين والتشهير بالفساد والمفسدين". أن يسد الطريق أمام أطماع المستعمرين في التحكم في مصير البلاد وسننهي هذه الوقفة التي وقفناها عند مشروع دستور 1908، بعنصر يحمل في نظرنا دلالة مهمة في القراءة التي قدمها الوزاني للمشروع.

هذا العنصر يتمثل في المقارنة التي أقامها الوزاني بين حركة "تركيا الفتاة" الدستورية ومشروع الدستور المنشور في "لسان المغرب" فهو يحتمل وجود صلة بين الحركة الدستورية في تركيا وتلك التي في المغرب، إذ أن صدى هذه الحركة وصل إلى "النخبة" المغربية الواعية، فنشأ عنها الاتجاه الدستوري الذي عبر عنه مشروع الدستور في نفس الوقت والمناسبة، مما يدل على أن المغرب لم يكن يعيش في عزلة تامة عن الشرق، إن هذه الصلة التي يقيمها الوزاني بين الحركتين ليست مهمة في حد ذاتها، وهي ليست ذات دلالة إلا فيما أسلفناه من قول عن وجود أو عدم وجود علاقة بين مشروع دستور 1908 المنشور في طنجة والمثقفين المغاربة، لكن الدلالة تأتى من المقارنة، بعد الحديث عن الصلة، بين حركة "تركيا الفتاة" والحركة الدستورية في المغرب "فمشروع الدستور– يقول الوزاني– الذي نشر في المغرب سنة 1908 واكب وثبة الحركة الدستورية على يد "تركيا الفتاة". في نفس السنة، فكانت ترديدا لها، مع الفرق أن الأولى كانت منظمة وقوية بالجيش، فاستطاعت أن تفرض عودة الدستور وتنفيذ سياسة "التنظيمات" بينما كانت حركة المغرب – إن كانت فيه حقا حركة – لا تتوفر على عناصر القوة والتأثير".

إن القول بأن الحركة الدستورية التركية كانت منظمة وقوية بالجيش " والثانية" لا تتوفر على عناصر القوة والتأثير ليس مجرد تحصيل حاصل، بل إن هذا القول ينطوي بالضرورة في نظرنا، على رؤية شاملة متضمنة حضور ذات القارئ كموقف من الماضي تستدعيه ضرورات حاضرة ومنطلقة من / ومبررة جدوى أهداف تتوخى تحقيقها. ونختم الوقفة بعبارة أسى أطلقها الوزاني بصدد حديثه عن مشروع دستور 1908، "ولسان العرب". قد تعبر عن مواقف الوزاني السياسية وتقلب المعادلات السياسية التي راهن عليها في كل مرحلة من مراحل الصراع السياسي الذي خاضه خلال معركة الاستقلال و"حرب" السلطة إبان وبعد الاستقلال، هذه العبارة هي : "وبكل أسف، ضاعت النصيحة، فاستمر الوضع السيئ في البلاد على حال، لا تؤثر فيه الكلمة؟ ولا تهديه النصيحة[1]، فهو ضال عنيد ورائع متنطع".

1– المسألة في إطارها النظري العام:

[1] - "نصيحة" واضعى مشروع دستور 1908 المنشور في "لسان المغرب" بطنجة.

....فبعدما وضح موقفه من دستور **1908**، وانتهى إلى الخلاصات التي أوضحناها سابقا ينتقل الوزاني إلى معالجة المسألة (الدستور والديمقراطية) في إطارها النظري العام. يقف الوزاني عند تحديد وظيفة الدساتير والدور الذي من المفروض أن تلعبه فيقول: "إذا بحثنا عن السبب الأصلي في قيام الدساتير وجدنا أنه يتمثل في القيام بوظيفة "الحصار" بالنسبة للجهاز المحرك والذي ينبني عليه الحكم والسياسة، وبوجود أنواع "الحصارات" الدستورية المعهودة يكون الدستور منبثقا من سيادة الأمة، وضامنا لممارستها على الوجه الأصلح، ويستحق بهذا أن يعتبر من صميم الديمقراطية السليمة ونظام الحكم الصالح، والعكس بالعكس". ويقف الوزاين عند "تعريف الدستور بأنه منهاج من "الحصارات" القانونية والتنظيمية الصريحة بالنسبة للعمل السياسي والنشاط الحكومي وكل دستور صالح بالمعنى المذكور أي المطابق حقا لسيادة الأمة، والمتوفر فعلا على سائر الحصارات الضرورية لكن جماع السلطة، وردع تصرفاتها الجائرة، وحصرها في نطاق حدودها المرسومة، أنما يقوم على ضمان التوازن والتناسق بين مختلف السلط الدستورية من تشريعية، وتنفيذية وقضائية، كما يكون في نفس الوقت ضامنا لحسن سيرها عل أساس أن التعاون سليم ومثين، وبفضل هذا كله يكون الدستور عهدا وميثاقا بين الأمة والدولة والحاكمين فيها، تلك هي خلاصة الفلسفة الدستورية التي تستمد منها أنظمة الحكم الصالح في الدولة العصرية الراقية". يضيف الوزاني أن مسألة الدستور هي "مسألة السيادة الوطنية، وضمان ممارستها على الوجه الأصلح، ومن أجل هذا يعتبر الدستور الصالح منهاجا حكيما ومحكما للأنظمة والمؤسسات العامة، وهو منهاج يتألف من عدة حصارات، تعد ضمانات لحسن السير، ووقايات من الزلات والعثرات".

2- المسألة في إطارها النظري الخاص:

لقد انفرد حزب الوزاني بموقف متميز خلال المرحلة الاستعمارية في العقد الأخير، فقد ربط بين مطلب الاستقلال ومطلب الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية في إطار دستور "على منوال الدساتير الديمقراطية، التي تنظم المؤسسات الحكومية والإدارية في الدول الحديثة في الشرق والغرب".

يقول الوزاني "انه بفضل الدستور يمكننا أن نكتسب مكانة في المجتمع الدولي". واعتبر الوزاني "الدستور كوسيلة للحصول على الاستقلال". إلى حدود معينة وطيلة مسيرته الفكرية والنضالية دافع الوزاني عن هذا الطرح، إذ هاجم مشروع الدستور الأول لسنة **1962**، ووقف عند الكثير من العيوب والثغرات التي تعتريه، ودعا حزبه المواطنيين إلى الامتناع عن التصويت في الاستفتاء الذي نظم من اجل إقرار هذا الدستور. واعتبر الوزاني أن "الدولة لا ترغب في اللجوء إلى الاستثناء إلا من اجل إعطاء صبغة ولو اصطناعية للدستور الممنوح". ولم يقف الوزاني عند حدود الانتقاد بل وضع الأسس والمبادئ التي ينبغي ان يقوم عليها الحكم في المغرب. ففيما يتعلق بالدستور الذي يراه صالحا، ذهب الوزاني إلى الدعوة إلى فصل السلط كضمانة للحرية والعدالة وطالب من جهة أخرى أن يضمن الدستور والحقوق والحريات التالية: مساواة جميع المواطنين أمام القانون والحرية الفردية، وحرية المراسلة وضمان حرمة المسكن والملكية وحرية الاعتقاد وحرية التجمع والجمعيات وحرية الصحافة والتعبير وحق الإضراب والتظلم وحرية التظاهر (سلميا وفي إطار المشروعية) ومنع الرقابة (ماعدا في الأحوال الاستثنائية) وإلغاء المنع الإداري للصحافة ومنع كل مصادرة للممتلكات دون قرار قضائي ويضمن الدستور من جهة أخرى "القيم الروحية والأخلاقية" والمؤسسات ذات الطابع الروحي (طالما لم تمس بالنظام لعام والمصلحة العامة واللغة العربية (اللغة الوطنية). ويرى الوزاني أن "الدستور لا تكون له قيمة إلا بالكوابح التي يضعها لإساءة استعمال السلطة من طرف الحكام، وكذلك الحدود التي يضعها بالنسبة لممارسة السلطة، والإلزام الذي يفرضه عليها من أجل احترام الحقوق المقدسة للإنسان وللأمة، وهنا يطرح السؤال ما هو السبيل إلى تحقيق هذا المطلب؟ يرى الوزاني أن هناك طريقتين لإقرار دستور ديمقراطي للبلاد إما بانتخاب مجلس تأسيسي يعهد إليه وضع دستور للأمة شريطة أن يكون المجلس التأسيسي المنتخب يمثل حقيقة إرادة الشعب وهذه الطريقة هي في نظر الوزاني السبيل الأصلح وهي التي تمارسها الشعوب الراقية، غير أن الوزاني، من خلال قراءة خاصة لأوضاع المغرب إبان عهد "الاستقلال" يرى أن إمكانية تحقيق هذا الشرط الأول لم تتوفر بعد لأن الشعب المغربي لم تتح له الفرص للاستئناس بالأساليب الديمقراطية وبالتالي فهو لا يستطيع أن يعرف أين تكمن مصلحته، ويرى الوزاني أن المغاربة "طوال تاريخهم لم يمارسوا الديمقراطية قصارى مارسوه هو الشورى.

أما الطريقة الثانية فهي تشكيل أو بالأحرى تعيين مجلس "يمثل سائر الاتجاهات السياسية وغيرها في البلاد، ويملك كل الصلاحيات المطلوبة للقيام بوضع دستور نيابة عن الأمة. يعهد غليه بوضع دستور انتقالي (مؤقت) في انتظار توفر الشروط لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية من أجل انتخاب مجلس تأسيسي يقر دستورا قارا

للأمة. هل نستنتج من هذا الموقف أن الدستور بالنسبة للوزاني "ليس قضية الجميع" كما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين المغاربة. أم على العكس من ذلك، أن هذا الموقف يفيد "أن الدستور" هو في خدمة الشعب وحمايته. فالدستور الذي يطالب به "الوزاني" إذن هو الدستور بالشعب وللشعب" هو رأي عكسه باحث مغربي آخر. نعتقد أنه من الضروري لفهم حقيقة موقف الوزاني من مسألة الدستور استحضار عاملين أساسيين:

العامل الأول: هو الظروف التاريخية التي أحاطت بموقف الوزاني من دستور **1962**، ومختلف التعديلات التي أدخلت عليه، وكذا الأحداث التي عرفها المغرب سنة **1965** وسنة **1971** وما بعدها وقبلها.

لقد وصف الوزاني أوضاع المغرب "المستقل" بالفساد الداخلي والذي يمكن أن يستحق أن يدعى كذلك بالاستعمار الداخلي باعتبار أن طبقة أهلية سائدة حلت – بعد انقراض الحماية – محل رهط المستعمرين الأجانب. كما أن الوزاني "قد ألمه كثيرا عدم استشارته حول مسألة الدستور".

أما العامل الثاني، الذي يجب استحضاره كذلك، هو ضرورة الربط بين الموقف والموقع من جهة، وعلاقة التكتيك بالإستراتيجية من جهة أخرى. ونقصد بذلك أن ما يحدد موقف الوزاني من مسالة الدستور هو موقف القوة السياسية التي يمثلها في الخريطة السياسية للمغرب ونفوذها الإيديولوجي داخل المجتمع، ونقصد بعلاقة التكتيك بالإستراتيجية هو ما يمكن أن نعبر عنه بالعبارة المشهورة "الغاية تبرر الوسيلة".

فإذا كانت غاية (إستراتيجية) الوزاني وحزبه أن يتمتع المغرب بنظام ديمقراطي – وسنوضح ذلك لاحقا – وإذا كان الوزاني يعتبر أن الدستور ليس غاية في ذاته بقدر ما هو وسيلة لممارسة الشعب لسيادته وتنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين لتصبح السلطة سلطة الشعب وسلطة الدستور وليس دستور السلطة فيصبح فيها الشعب في خدمة السلطة وأهدافها. إذا كان هذا هو منتهى موقف الوزاني فإن كل الطرق المؤدية إلى تحقيقه (التكتيك أو الوسيلة) مباحة، بما في ذلك سلوك طرق غير ديمقراطية مثل التعيين بدل الانتخاب. وسنرى تحولا جذريا في هذا التكتيك من المطالبة بالدستور إلى المطالبة بالانقلاب من الأعلى.

من المطالبة بالدستور إلى الثورة أو الانقلاب من الأعلى أو دور النخبة:

لقد خلفت تجربة دستور 1962 "خيبة أمل" عند الوزاني ولدت لديه قناعة بأن "المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل لا تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير في نظرنا مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام حبلى بها".

ولقد اقتنع الوزاني أنه "لاينبغي أن تطرح المسألة "الدستورية" معزولة عن "مقدماتها" فالمطالبة بالدستور لا يمكن أن تأتي إلا بعد انجاز "الانقلاب من أعلى" هذا " الانقلاب" الذي ستكون من غاياته القضاء على الفساد الداخلي وتربية الشعب تربية ديمقراطية. أن اختيار الحكام بالانتخاب من أصعب ما في الديمقراطية لأنه منوط بشروط في طليعتها النضج السياسي والتربية الوطنية عند الهيئة الناخبة".

يجرنا الحديث عن فكرة الوزاني حول الثورة الباردة من الأعلى إلى طرح قضيتين: الأولى تتعلق بغايات ووسائل هذه الثورة الباردة من الأعلى إلى طرح قضيتين: الأولى تتعلق بغايات ووسائل هذه الثورة الباردة. والثانية بالفئة أو الطبقة التي ستأخذ على عاتقها انجاز مهام هذه الثورة (أو هذا الانقلاب) من الأعلى:

الثورة الباردة من الأعلى: غايتها ووسائلها:

لاشك وأن الوزاني قد لجأ إلى فكرة الانقلاب من الأعلى بعدما تبين له "فشل التجارب الحكومية السابقة وعجزها عن تحقيق الأهداف التي كانت الحركة الوطنية تناضل من اجلها إبان الحقبة الاستعمارية. ويأتي في مقدمتها السلطة الوطنية الديمقراطية القادرة على إخراج المغرب من حالة التخلف والفساد. ولعل غاية فكرة الانقلاب من الأعلى– عند الوزاني– هي تمهيد الطريق لتحقيق هذا الهدف "يفضى" الانقلاب من أعلى "لدى الوزاني إلى خلق الأوضاع السليمة التي يتطلبها حاضر المغرب ومستقبله وتتجسد هذه الأوضاع السليمة في تحقيق أمرين متلازمين: أولا: القضاء على الفساد الداخلي. وثانيا: توفير الظروف الملائمة، لتطبيق الديمقراطية".

إن كانت أهداف فكرة الانقلاب من أعلى عند الوزاني واضحة، تمام. فتارة نجد أنه يقرر انه– أي الانقلاب– لا "يتحقق بوسائل القوة والعنف بل يتحقق "بالطرق السلمية والأساليب السياسية والوسائل التشريعية". وتارة أخرى نجده يعرف الثور من أعلى "على أنها "ثورة عنيفة".

وبصرف النظر عن هذا الاختلاف البادي في طريقة تحقيق فكرة الانقلاب من الأعلى بين أسلوب العنف والأساليب السياسية والشرعية يمكن أن نقف عند معطيين أساسيين: الأول: هو أن فكرة الانقلاب من الأعلى تتبنى برنامجا مزدوجا "يتألف" أولا من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشئ عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة غلى الشعب محدثا بهذا كله الهزة النفسية الضرورية. وثانيا: من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأسا على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد ومجتمع جديد".

أما المعطى الثاني، والذي ما لبث يركز عليه الوزاني ويضعه شرطا ضروريا لانجاز برنامج "الإصلاح بالانقلاب" . هو دور النخبة المناط لها مهمة قيادة وتنفيذ هذا المخطط". وتتمثل في نخبة ثورية مؤمنة فعالة تتألف من رجال نزهاء وأكفاء يصلحون للقيام بمهام ومسؤوليات الانقلاب المنشود.

وفي نص المذكرة المرفوعة إلى رئيس الدولة بتاريخ **20** أبريل **1965** وضع حزب الوزاني ملامح هذه النخبة/ الحكومية التي ستخرج المغرب من حالة الفساد الناتج – حسب الوزاني– عن فشل التجارب الحكومية المتعاقبة. فالمسألة اليوم كأمس هي في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طيا نهائيا، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقا وواقعا باسم الأمة، ومن أجلها.

وعن طبيعة هذه الحكومة وعن الوسائل التي ينبغي أن تتوفر ها لتحقيق برنامجها فقد أوضح الوزاني أنها لا يمكن"... أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من قدرات وجدارات ومزايا. فهم رجال ذووا قيمة وأهلية بفعل تكوينهم وكفاءتهم واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام والثقة التي يستمدونها من الأمة.... وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامه، وتعمل كقيادة جديدة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة، وبكلمة واحدة، بحكومة تتولى الحكم بالفعل."

يتبين من النصوص التي أوردناها أن دور النخبة أساسي في عملية تحقيق برنامج "الثورة الباردة من الأعلى". وإذا نزعنا عن هذه النصوص تلك العبارات الأخلاقية فإننا سنخلص إلى أن موقف الوزاني من "أوضاع الفساد" ودور النخبة الوطنية في عملية "الإصلاح بالانقلاب" لا يمكن فهمه إلا في ضوء الرؤية العامة التي صاغت مختلف مواقف الوزاني بدءا بالانشقاق داخل كتلة العمل الوطني سنة 1937" على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة، وانبثق عن هذا الخلاف حركتان "الحزب الوطني" و "الحركة القومية". مرورا بتصوره للمغرب المستقل " وما يجب ملاحظته هنا أن الاستقلال الذي كانت باقي الحركة الوطنية تطرحه كهدف أولي، مشروط هنا بالإصلاحات المؤسساتية، ففي نظر الوزاني سيأتي الاستقلال بصورة طبيعية بعد تطبيق هذه الإصلاحات". وانتهاء بموقفه الرافض للدستور الأول لسنة 1962 وكذا المشروع مراجعة دستور 1972.

لقد لجأ الوزاني إلى فكرة الثورة الباردة من الأعلى كما وضحنا ذلك سابقا بعدما تبين له فشل التجارب الحكومية السابقة، وبعد تفشي "حال الفساد" وقد وقف الوزاني موقفا صارما من أوضاع "المغرب المستقل".

يندد الوزاني بفئة استغلت "الاستقلال" لتطفو على الوجه بوسائل المكر والاحتيال والاختلاس. فكان لها الاستقلال استغلالا وجعل لها غنيمة ومكسبا واتخذته سلما لتتسلق به الجدران وتصل إلى أعلى المناصب والرتب "وهكذا عوض أن يسهم "الاستقلال" في وحدة الأمة، أدى بالعكس إلى انشطارها حيث "أصبح المغرب في عهد استقلاله مغربين اثنين، أحدهما مغرب المحظوظين الذي أظهرهم عهد الاستقلال.... والمغرب الثاني مغرب المحروم وهم السواد الأعظم من أبناء الشعب الذين يعتبرون أنفسهم "ضحايا الاستقلال".

لقد اتخذ حزب الوزاني كمنطلق له "أن يحول المغرب المضطهد سياسيا والمستغل اقتصاديا إلى مغرب حر سياسيا، مزدهر اقتصاده. كما يجب أن يتحول المغرب الجاه والمتنافر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ الثلاثة التالية: الاستقلال، الديمقراطية، سعادة الشعب.

في ضوء هذه القراءة الخاصة للأوضاع "المغرب المستقل يجب أن موضع موقف الوزاني وتبنيه لفكرة "الثورة الباردة من الأعلى".

الديمقراطية:

سبق وأن أشرنا إلى أن الوزاني يعتبر أن الثورة الباردة من الأعلى ليست سوى مرحلة انتقالية تهيئ الشروط الضرورية لتطبيق الديمقراطية عبر إقرار دستور يشكل وسيلة تحقيق هذه الديمقراطية وتقييد السلطة، إذ أن الدستور عند الوزاني بالتعريف هو مجموعة من الحصارات لكبح جماح السلطة والحد من الشطط في استعمالها.

كيف يتمثل الوزاني إذن الديمقراطية؟ وما هي في نظره شروط تطبيقها؟ عند تأسيسه لحزب الشورى والاستقلال سنة 1946 كاستمرار للحركة القومية التي أسسها سنة 1937 بعد الانشقاق الذي حصل في صفوف كتلة العمل الوطني عمد الوزاني إلى الحرص على تضمين أهداف الحزب لمبدأ الديمقراطية: "إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه هو الحزب الديمقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديمقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب. كان ومازال مرتبطا ارتباطا لا ينفصم بالكفاح من أجل الديمقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديمقراطي وهكذا فإن الديمقراطية تظهر كالمحتوى لكل سيادة واستقلالها(....) ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية خلاص وطني، وكعمل أساسي وحاسم لحياة البلاد ومصير شعبها".

لابد وأن نثير الانتباه إلى أن الوزاني على الرغم من أنه قد غلب الجوانب السياسية والمؤسساتية خلال طرحه للمسألة الديمقراطية فإنه لم يكن ليغفل المحتوى الاجتماعي للديمقراطية... وهكذا فإن محمد حسن الوزاني لم يكن يكافح لإقامة ديمقراطية سياسية فحسب، ولكن أيضا لإقامة ديمقراطية اجتماعية. ألم يصرح في تجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله:

"لقد كافحنا منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديمقراطي. هذا النظام الديمقراطي ليس نظاما سياسيا فحسب ولكنه أيضا نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة".

لقد شكلت المسألة الديمقراطية أحد الاهتمامات البارزة في تفكير ونضال الوزاني ولقد تبينا من خلال النصوص التي أوردناها أعلاه مدى حرصه على ربط فكرة الكفاح من أجل الاستقلال من جهة وحرصه على أن يتمتع المغرب بنظام ديمقراطي من جهة ثانية، وإذا كنا قد أوضحنا أسباب هذا الطرح ودواعيه بالنسبة للوزاني وللحركة السياسية التي كان يمثلها من خلال تعرضنا للمسألة الدستورية، فلابد لنا أن نعرض بنوع من التفصيل لجانب آخر من السؤال الذي قد طرحناه من قبل والمتعلق بشروط تطبيق الديمقراطية بمغرب ما بعد الحماية من خلال وجهة نظر الوزاني.

قبل أن نعرض لوجهة نظر الوزاني بخصوص شروط قيام ديمقراطية بالمغرب، لابد وأن نذكر بفكرة جوهرية سبق وان فصلنا فيها القول سابقا وهي قراءة الوزاني لواقع المغرب المستقل (أو مغرب ما بعد الحماية). هذه القراءة التي تتسم بنوع النقد للأوضاع وفشل الحكومات المتعاقبة من تحقيق هدف الاستقلال الذي هو التحرر. وترجمته المؤسساتية أي النظام الملكي الدستوري الديمقراطي ولأن الوزاني– كما سبق أن وضحنا ذلك– قد اقتنع بأن أوضاع "المغرب المستقل" لم يعد ينفع معها أي "علاج" فان الأمور اقتضت ضرورة قيام "ثورة باردة من أعلى" تمهد الطريق لقيام نظام ديمقراطي وإقرار سلطة الدستور باعتباره يمثل إرادة الشعب وسيادته.

إذا، على ضوء هذه التوضيحات ينبغي أن نفهم شروط الوزاني لقيام الديمقراطية وإمكانية تطبيقها أي "حتمية قيام الثورة الباردة من أعلى كمرحلة أساسية تتطلبها أوضاع المغرب الفاسد. لتمهيد الطريق أمام قيام ديمقراطية حقيقة، ويختصر الوزاني أهم شروح هذه الديمقراطية في أربعة:

أولا: تتأسس الحكومة انطلاقا من المسلسل الانتخابي أي اختيار الشعب.

ثانيا: لابد أن يضبط "المسلسل الانتخابي" بقوانين انتخابية "صالحة" كما أن هاته القوانين انتخابية لابد أن تطبق تطبيقا سليما "يضمن التعبير عن الإرادة العامة تعبيرا صحيحا".

ثالثا: توافر حريات عامة وضمانات قانونية لممارستها ممارسة سليمة، ومن أبرز تلك الحريات: " حرية التعبير عن الرأي وحرية الجمعيات وحرية الاجتماع "وبعبارة أخرى لا يمكن أن تحقق الديمقراطية إلا في إطار "دولة القانون".

رابعا: تعدد الأحزاب السياسية، إذ لا غنى لحياة الديمقراطية عن تعدد الأحزاب وعن تنافسها سواء في مجال الانتخاب والحكم أو في ميدان النشاط العام".

لقد اعتبر الوزاني في الكثير من الكتابات أن إقامة ديمقراطية حقيقية بالمغرب لابد وأن يمهد لها بما يسميه تربية الشعب المغربي تربية ديمقراطية تمكنه من إدراك مصلحته. وهذه التربية الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بقيام "مؤسسات" تضم نخبة تتوفر على كافة المؤهلات العلمية والسياسية ومتحلية بأخلاق وطنية وبالقدر الكافي من النزاهة والاستقامة، هذه النخبة التي يجب أن تتولى الحكم باسم الشعب.

ولقد حاول الوزاني أن يجد لفكرته هذه حول "حكم النخبة الصالحة" سندا تراثيا". وذلك من خلال قراءة خاصة للتاريخ السياسي. واعتبر أن فكرته هاته أصيلة باعتبارها صبغة عصرية لما عرف في التاريخ السياسي للإسلام "بأهل الحل والعقد".

ونجده ينحو نفس المنحى التأصيلي في مسألة البحث عن جذور الديمقراطية، واعتبر هذه الأخيرة صيغة معاصرة ومتطورة للشورى الإسلامية، ولقد اجتهد الوزاني كثيرا في محاولة لإعادة كتابة يعضد ويزكى أطروحته الأساسية حول إشكالية الدستور والديمقراطية بالمغرب.

1–

2– : ج1، ص: 91.

3– : ج1، ص:82.

4– نفس المرجع، ص: 89.

5– نفس المرجع، ص: 83.

6– نفس المرجع، ص: 83.

7– نفس المرجع، ص: 88.

8– دراسات وتأملات، الجزء الثالث، ص: 20.

9– نفس المرجع السابق، ج3،/ ص: 20–21.

10– نفس المرجع، ج3، ص: 22.

11– ادريس القنت، مجلة أبحاث، العدد: 6، ص: 58.

12– نفس المرجع السابق، ص: 56.

13– نفس المرجع السابق: ص: 56

14– نفس المرجع السابق، ص: 58.

15– محمد ضريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، ص: 242.

16– نفس المرجع، ص: 242.

17– نفس المرجع،ص:242.

18– نفس المرجع: ص، 242.

19– ادريس القنت، مرجع سابق.

20– عبد الله ساعف، الوحدة. العدد 12، شتنبر 1985.

21- محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 239.

22- ادريس القنت، مرجع سابق.

23- دراسات وتأملات، الجزء السادس، ص: 196.

24- محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 292.

25- محمد ضيف، مرجع سابق، ص: 241.

26- محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 240.

27- دراسات وتأملات، ج6، ص: 195.

28- محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 240.

29- محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 240.

30- دراسات وتأملات، ج3، ص: 171.

31- نفس المرجع، ج3، ص: 171-172.

32- نفسه، ص: 182.

33- عبد الله الساعف، الوحدة. العدد 12، شتنبر 1985.

34- محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 239.

35- دراسات وتأملات، ج6، ص: 184.

36- نفس المرجع،ص: 183.

37- نفس المرجع، ج4،ص: 187.

38- محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 24

الفصل الثالث

حدود الخطاب الليبرالي عند م.م.الوزاني

اقتضت شروط تشكل الفكر السياسي المغربي خلال فترة الحماية– بشكل خاص– ألا ينشأ الفكر السلفي والفكر الليبرالي بالطريقة نفسها التي كان عليها الأمر بالمشرق العربي (مصر على الخصوص، بمعنى انه إذا كانت علاقة السلفية الليبرالية بالمشرق علاقة قطيعة وتضاد فإنها– في حالة المغرب– علاقة تزاوج واندماج إذ أن ظروف التحدي الخارجي المتمثل في الظاهرة الاستعمارية من جهة والوحدة العقائدية والوطنية من جهة أخرى قد أفرز قيام حركة وطنية تتعايش وتتفاعل فيها اتجاهات ورؤى متباينة، لهذا السبب يكون من الصعب جدا أن نتحدث– بشكل مطلق– عن "ليبرالية مغربية" أو عن "ليبراليين مغاربة" خلال مرحلة الكفاح الوطني ضد الاستعمار وبناء المغرب المستقل، ولكننا إذا ما انتقلنا من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص نستطيع أن نقف عند بعض الملامح المميزة لخطاب هذا الفريق أو ذاك الملتحم في إطار نسيج الحركة الوطنية المغربية، أي أن الملاحظة التي أوردناها تنطبق بشكل واسع على الحركة الوطنية المغربية، أي أن الملاحظة التي أوردناها تنطبق بشكل واسع على الحركة الوطنية ككل ولكنها مع ذلك لا تمنعنا من محاولة التنقيب والبحث عن ثوابت نموذج فكري من خلال بعض – وتقول بعض – كتابات أحد الأقطاب ونعني محمد حسن الوزاني باعتباره أولا وقبل كل شيء أحد رموز الحركة الوطنية وباعتباره ثانيا مفكرا سياسيا ينتمي إلى النموذج الليبرالي. لنتساءل أولا عمن يكون هذا الرجل الذي نافس علال الفاسي في قيادة الحركة الوطنية؟ ولد محمد حسن الوزاني بفاس سنة **1910** وتابع بها تعليمه الثانوي قبل أن ينتقل إلى الرباط ليستكمل تعليمه "بلسي كورو"، وقبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريس حيث هيأ الباكلوريا في "ليسي شرلمان".

في سنة **1927** سيدخل المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها وبالإضافة إلى ذلك درس الوزاني في كل من كوليج دوفرانس وبمعهد الصحافة وبمدرسة اللغات الشرقية.

كان الوزاني من المؤسسين جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين سنة **1927** وبعد أن أنهى دراسته العليا بباريس رجع إلى المغرب سنة **1930** وشارك في المظاهرات الشعبية التي عرفها المغرب احتجاجا على صدور الظهير البربري وحوكم وسجن.

وفي 1932 أقام الوزاني بجنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان ونشر مقالات ف بمجلة "الأمة العربية". وكان على علاقة باليسار الاسباني والفرنسي، وقام بالعديد من الاتصالات من أجل خدمة القضية الوطنية ودعم مطالب كتلة العمل الوطني. غير أنه "اقتنع بأن على المغاربة ألا يعتمدون إلا على أنفسهم".

في سنة 1937 ستعرف كتلة العمل الوطني انشقاقا سيؤدي إلى إنشاء الحزب الوطني بزعامة علال الفاسي والحركة القومية بزعامة محمد حسن الوزاني. وفي نفس السنة، وعلى اثر الأحداث الدامية التي ستشهدها مدن المغرب وخاصة مكناس ومراكش، وفي خضم حملات القمع ضد الوطنيين التي شنتها سلطات الحماية ستقرر هذه الأخيرة نفي الوزاني مدة تسع سنوات من 1937 إلى 1946.

وبعد انتهاء مدة النفي أسس الوزاني حزب الشورى والاستقلال الذي دافع من خلاله عن فكرة ربط الاستقلال بالإصلاحات ووضع دستور للبلاد وفي 23 شتنبر 1947 سيحرر الوزاني مذكرة سيقدمها إلى الحكومة الفرنسية وتقضي بإلغاء الحماية واسترجاع السيادة وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستورا قائما على الملكية الدستورية. وفي 1955 ساهم الوزاني في مفاوضات ايكس لبيان (وذلك بطريقة غير مباشرة لأنه كان ممنوعا من دخول التراب الفرنسي).

وفي سنة 1959 وعلى إثر قيام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وانضمام بعض الأعضاء القياديين في حزب الوزاني إليه دعى هذا الأخير إلى عقد مؤتمر في يناير 1960، أسفر عن تغيير اسم الحزب (الشورى والاستقلال) وأصبح يسمى حزب الدستور الديمقراطي الذي سيظل أمينه العام إلا حين وفاته سنة 1978.

وقد خلف الوزاني العديد من الكتابات نذكر منها على الخصوص مذكرات حياة وجهاد. التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية (1900–1955) صدر منه 6 أجزاء.

3– حرب القلم وهي مجموعة من المقالات الصحفية نضرت ما بين 1937–1978 وصدرت في 6 أجزاء.

4– دراسات وتأملات: وهي سلسلة صدر منها 6 كتب تتناول بعض المواضيع السياسية والفكرية والدينية.

وقبل أن ننتهي من سرد هذه العناصر البيوغرافية لابد أن نشير إلى ملاحظة أثارها العديد من الباحثين، وتتعلق بهذا التطابق بين أفكار ومواقف الزعيم (كما يسميه أنصاره) وتلك التي كانت تعبر عنها مختلف الهيئات التي كان له فيها دور المحرك الأساسي: يقول أحد الباحثين: "إذا كان طموح الوزاني في قيادة الحركة الوطنية المغربية قد صادف منافسة جادة أدت إلى إقصائه، خلافا لذلك لم يجد أدنى منافسة في قيادة وزعامة مختلف الحركات السياسية التي أنشأها (الحركة القومية **1937**) حزب الشورى والاستقلال **1946**) (حزب الدستور الديمقراطي **1960**). إن هذه العناصر البيوغرافية على الرغم من فقرها فإنها تسلط بعض الأضواء على شخصية الوزاني. وقد سبق وأشرنا في فصل سابق إلى أن الوزاني قد زاوج بين شخصية الفكر السياسي وبين شخصية القائد المناضل (أي ذلك الذي يعمل من اجل تحويل تحويل الأفكار إلى واقع ملموس). ولاشك أن المسافة بين الأفكار وتطبيقها في الواقع لا يمكن قطعها بسهولة. أي أن الأفكار نحملها ونتبناها لا تتحول إلى واقع ملموس بشكل آلي ودونما حاجة إلى قطع مراحل أو مواجهة صعاب هذا الرأي، نجد سندا قويا في تجربة محمد حسن الوزاني. هذا المفكر/ المناضل الذي كان أول مغربي يتخرج من مدرسة العلوم السياسية بسويسرا وتشبع بأفكار ونظريات وعاد إلى بلده في ثلاثينات هذا القرن حاملا معه أفكاره هاته التي وجدت في الحركة الوطنية مجالا وضعت صاحبنا في محك التجربة، فكان أن اصطدمت هذه الأفكار بعناد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المغرب. ومع ذلك لم يزحزح إيمانه بمغرب حر وديمقراطي، مغرب الدستور والمؤسسات، ونعتقد أن أحسن ما يفسر هذه المسألة ما كتبه عبد الله العروي في كتاب "العرب والفكر التاريخي" إذ نقرأ في الصفحتين **13** و **14** ما يلي: "...إن القوى المتصارعة سواء على النطاق العالمي أو على النطاق المحلي تستخدم الأفكار التي هـ يفي متناولها والتي تتغير مع الممارسة، لكنها تنطلق من الوجود الذي قد يكون موروثا عن الأجيال السالفة أو ناتجا عن مؤثرات خارجية أو عن اختراعات فردية. كل هذه الأفكار والإيديولوجيات مهما اختلفت أصولها وظروف نشأتها عندما تستخدمها الفئات المتصارعة، تصبح قسما للواقع الاجتماعي. يجب إذن التمييز بيد دور الأفكار الذي لا يرصد إل اعتبار علاقات الفئات الاجتماعية – وبين ماهية تلك الأفكار التي تحددها ظروف نشأتها. من هنا نرى بوضوح دور المثقفين المزدوج، يتأثرون بالصراعات التي تمزق مجتمعهم ويعكسونها، لكنهم في نفس الوقت يبدعون أو يقتبسون، ويروجون الأفكار، والرموز والشعارات التي تقدم الفئات الاجتماعية لكي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها. ودورهم هذا مستقل نسبيا، لأنهم يتأثرون أيضا بظروف نشأتهم (في المعاهد التقليدية أو في الجامعات الأجنبية). وهكذا يصبح في

مقدورهم أن يقربوا الإيديولوجيات السياسية من الواقع، باعتماد المنهج الموضوعي الحديث، أو أن يعيدوها بالتعبير عن المصالح الفئوية في صور عاطفية وميتولوجية.

إن خير مثال يمكن أن نسوقه للتدليل على هذه المسألة هو نلك العلاقة التي حاول الوزاني أن يقيمها بين مفهوم الديمقراطية وهي كما نعلم أوربية الموطن والنشأة، ومفهوم الشورى الإسلامية. فمن خلال قراءة خاصة لتاريخ الإسلام السياسي ينتهي الوزاني إلى خلاصة مفادها أن الديمقراطية هي التعبير العصري للشورى باعتبار أن جوهرهما وحيد وهو اشتراك الأمة (أو من يمثلها) في قضايا تسيير دفة الحكم.

هل كلن الوزاني موفقا في محاولة تأصيل مفهوم الديمقراطية بإعطائه طابع استمرارية لمفهوم الشورى؟

نعتقد أن الوزاني قد سلك في هذه المحاولة – كما هو الشأن بالنسبة للعديد من المفاهيم السياسية الأخرى– منحى سيجالي **polémique** كان الغرض منه هو إعطاء طابع الشرعية والمصداقية لأطروحاته وردا "لتهمة" الاستيراد التي كانت تلصق بكل الأفكار التي لا تتوافق عقلية المثقفين التقليديين.

غير أننا إلى جانب محاولة التأهيل هذه نجد أن الوزاني قد سلك في كثير من الكتابات طريقا آخر يوضح أكثر توجهاته الليبرالية، ولعلنا خلال تناولنا لمسألة الدستور والديمقراطية قد أوضعنا بشكل غير مباشر المرجعية الليبرالية لأطروحة الوزاني الأساسية. لتأكيد ذلك نقف في هذا الفصل على بعض الآراء التي تؤكد هذا المنحى الليبرالي.

1– من المعلوم أن الوزاني قد قام بترجمة لكتاب أحد المفكرين السياسيين الفرنسيين ينتمي إلى التيار العقلاني الموسوعي، وذلك ضمن الجزء الثاني من سلسلة دراسات وتأملات، وقد يتساءل الواحد منا، لماذا كلف الوزاني نفسه عناء ترجمة كتاب يرجع تاريخ إصداره إلى سنة **1875**؟

لكن سرعان ما يتضح الجواب على ذلك السؤال من خلال الشروح والإيضاحات التي يقدمها لنا ناشر كتابات الوزاني، كتصدير للكتاب المترجم عن دوافع قيام الوزاني بترجمة الكتاب المذكور، نقرأ في التصدير "...قيام المناضل الوطني الكبير بمعاناة ترجمة مؤلف المفكر الفرنسي إلى اللغة العربية لم يكن من قبيل الصدفة، ولا من أجل الحاجة، وإنما لكونه وجد في هذه المادة عناصر غدت ولا شك تفكيره الخاص فيما يتعلق بالقيمة السياسية للمغرب الحديث، ولقد رأى من الضروري أ يقدم إلى الجمهور المغربي نصا مرجعيا في الوقت الذي كانت الحركة الوطنية تدعو إلى تهيئ مبادئ أساسية يمكن أن يقوم عليها الحكم في المغرب المستقل، فتضمن له التقدم والحرية.

إن كل قارئ لما كتبه محمد حسن الوزاني بحكم تشابه الخطوط الكبرى لتفكيره السياسي، سيكون مع مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي الذي يعرضه ديبون وايط في كتابه "حرية الفرد وسلطان الدولة".

وعن أهم الأفكار التي يعرض لها الكتاب نقرأ في التصدير: "إن هذا الكتاب عبارة عن تفكير مكرس تماما لتحليل موقع الدولة والفرد في المجتمع، في وقت تغيرت فيه العلاقات الاجتماعية تغيرا قويا أو حتميا بسبب الثورة الصناعية القائمة، والثورة الديمقراطية التي ظلت تطمح إليها الشعوب الأوربية طوال القرن 19...كان ديبون وايط رجل فكر مستقل، اجتهد في التعبير عن آرائه حول المجتمع خارجا عن الأفكار السائدة والعصبيات السياسية، ومع ذلك فإنه يوضع ضمن حركة الأفكار الحرة التي ترجع إلى التيار العقلاني والانسكلوبيدي الفرنسي للقرن 18. وحسب هذا التيار الذي عملت تجارب الثورة الفرنسية على تلطيف اتجاهاته المتطرفة، فإن الدولة دائما ينبغي أن تشيد، وحريات المواطنين تبع بالضبط لطبيعة الالتزامات المحولة للدولة من طرف مجموع الشعب. يتعلق الأمر إذن بدولة ديمقراطية، ومع ذلك فإن هذه الديمقراطية لا تنبع من إرادة الجماهير التي هي في الغالب جاهلة، بل من قواعد مقررة بكيفية منطقية من طرف أشخاص ذوي إدراك ودراية بفضل ما لهم من ثقافة وعيشة اجتماعية ربتهم على إحساس بالذات كرجال أحرار(...) فليست المسألة إذن مسألة ديمقراطية شعبية كثيرا ما تؤول تأويلا ديماغوجيا، ولكنها عبارة عن نظام سياسي قائم على الأسلوبية الخلقية للنخبة العقلانية مقتنعة بأنه من خلال مؤسسات مناسبة (التعليم، شغل، صحة الخ). يمكن أن تتحسن أحوال جميع الناس(...) إن سلطة الدولة الليبرالية في تصور ديبون وايط تحصل من القوانين، لا من عائدة البؤس والغلبة كما يؤكده معاصره كارل ماركس. فمن جهة أخرى الدولة منتظمة بقوانين صوت عليها المواطنون، ومن جهة أخرى الدولة الناشئة عن مجتمع متحضر تعرف حدودها الخاصة، والمجتمع، خاصة من خلال رأي عام تزداد قوته باطراد مع تطور التربية الوطنية والعلمية لدى الشعب (الذي) يعرف كيف يوقف الدولة عند حدها (...) إن العرض السريع لهذه الأفكار يجعلنا ندرك إلى أي حد استطاع محمد حسن الوزاني أن يشاطرها في نفس الوقت، في المثالية والدقة، ومن ثم كان الزعيم المغربي يلح دائما على أهمية المؤسسات التي كان على بلاده أن تزود بها لتضمن نموها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ففي نظره هو أيضا، لا يستطيع أن يشارك بنجاعة في ازدهار البلاد إلا الرجال الأحرار وحدهم. إن المؤسسات في نظر محمد حسن الوزاني، تكون بيداغوجية موسعة للشعب قاطبة، مؤسسات تسيرها نخبة من المسؤولين الوطنيين تتمتع بقيم خلفية عالية، وتمتلك كفاءة علمية وتقنية تتناسب ومسؤولياته أو وظائفهم في حظيرة الدولة، وهكذا لن تكون لهذه النخبة

مشروعية تولي السلطة إلا متى أكبت على تنمية التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأمة. ومن تم تأتي الأهمية التي كان يوليها لإقامة مؤسسات ديمقراطية تسيرها نخبة شاعرة بالصالح العام، وتكون مهمتها الأولى توسيع أسس هذه المؤسسات بمجموع الشعب أولا بأول عن طريق التربية الوطنية والعلمية".

2– يتضح من خلال هذه الفقرات التي أوردناها أن الوزاني كانت له أهداف محددة من وراء ترجمته لكتاب "حرية الفرد وسلطة الدولة" للعربية هذه الأهداف– كما وقفنا عندها– تأتي لتزكي رؤية الوزاني –كأحد رواد الحركة الوطنية المغربية– للمسألة السياسية بالمغرب استلهاما لنموذج محدد.

"هكذا نجد بأن المفكر والزعيم المغربي صاغ مشروعا لتجديد مؤسسات بلاده، مستلهما من النظريات السياسية والاجتماعية المعاصرة المعدة طبعا بأوربا، والتي هي مع ذلك ملك للتراث الإنساني المشترك".

3– كان بودنا أن نقف على بعض النصوص التي يستشف منها مدى استمداد الوزاني من تراث الفلسفة السياسية الأوربية الليبرالية عند الحديث مثلا عن الديمقراطية، لكننا فضلنا الوقوف عند مثال محدد ومدقق يوضح لنا مرجعية الوزاني النظرية التي من خلالها يمكن أن نفهم أسباب تمسكه بما يمكن أن نسميه "بالنهج الإصلاحي المؤسساتي" و "دور النخبة الوطنية". الشيء المؤكد لنا من خلال قراءاتنا لكتاب المفكر الفرنسي المذكور سابقا بترجمته العربية ومقارنة مع أطروحات الوزاني الأساسية حول النظام السياسي الأصلح بالمغرب، الشيء المؤكد صحة ذلك هو أن الوزاني قد قام بترجمة الكتاب خلال فترة نفيه إلى الصحراء على إثر أحداث **1936** الدامية. وأنه قد ساهم بعد عودته من المنفى في صياغة مذكرة **23** شتنبر **1947**، الموجهة للحكومة الفرنسية والتي يترجم فيها الوزاني آراءه وتصوراته للدولة المغربية. وواضح من قراءة هذه الوثيقة أن الأفكار الواردة ضمنها تستند إلى مرجعية واحدة: هي بشكل عام الأفكار المعبر عنها في كتاب ديبون وايط حول "حرية الفرد وسلطة الدولة".

4–لقد حاولنا إبراز المنحى الليبرالي لأطروحة الوزاني، وتبقى ملاحظة أساسية لابد وأن نذكر بها من جديد: إننا عندما نبرز هذا المنحى الليبرالي لا نريد بذلك أن ننفي المصادر الأخرى التي يكون الوزاني قد اعتمدها لصياغة تصوراته، فمن المؤكد أن الوزاني لم يكن ليبراليا دوغمائيا وذلك لأسباب موضوعية، ولا شك أنه بقى وفيا لهويته العربية الإسلامية "لكن الشيء الملحوظ في حالة الوزاني بالنسبة لما هو معروف عندنا لحد الآن هو كون نهجه خلافا للوطنية السائدة لا يستمد مضمونه فقط من السلفية ومن القومية العربية المحيطة، لكن كذلك وبصفة واسعة ومباشرة من الليبرالية الأوربية، وهذا شيء يثير الانتباه خصوصا وأنه يتميز بانفتاح بدون

تحفظ على الأقل سياسيا، على الحداثة الغبية (...) إذن المطالب المؤسساتية إذا ما درست في تفاصيلها تبرز أكثر المنطق الليبرالي الجوهري الذي يحرك هذا المنهج، فبيانات حقوق الإنسان المغربي التي أصدرها الوزاني واليت تؤكد على المبادئ الليبرالية الكبرى تشكل أعلاما خلال مسيرته السياسية (المساواة، حق الشكاية، حق المقاومة، الحريات...) ولهذا تبقى اللهجة والإيحاء هو المرجع الذي يميز بوضوح الوزاني".

5-إن العناصر البيوغرافية التي أوردناها في أول هذا الفصل قد مكنتنا ولاشك من تبين النموذج الذي ينتمي إليه الوزاني. وقد شكل إلى جانب النماذج الأخرى النسيج السياسي للحركة الوطنية. غير أنه لابد أن نقر بأن فترة الحماية قد حتمت على كل مكونات الحركة الوطنية من التكتل والتوحد ضد الخصم الرئيسي (الاستعمار) وهذا أمر سارت عليه الشعوب. يقول الأستاذ العروي موضحا هذا الأمر: "بالنسبة لحالة الوطنية المغربية يمكن أن ننطلق من فرضية بسيطة جدا، والتي تبينت صحتها في أماكن متفرقة، إن أية ثقافة، مجتمع، أو طبقة اجتماعية الخ، تجد نفسها فجأة موضوعا لتحدي أجنبي تتصرف وفقا لأحد المواقف الثلاث الآتية: الرفض العنيف، أو التقليد الأعمى أو الإصلاح، أي التغيير داخل الاستمرارية. هذه البنية على الرغم من أنها تبقى صحيحة لمدة طويلة تتعرض لتأثير الزمن، كل واحد من الاحتمالات الثلاث يتخذ مضمونا مختلفا تبعا لنوعية الضغط الخارجي (....) إذ في كل الحالات فإن السند الاجتماعي والأداة الإيديولوجية لا يتغيران".

غير أن فترة ما بعد الحماية قد طرحت قضايا مستجدة كان من الطبيعي أن تبرز اختلافات في المواقف والأطروحات داخل المكونات الأساسية للحركة الوطنية وكان على رأس هذه القضايا طبيعة الدولة ونظام الحكم. فدافع كل فريق على الأطروحة التي تتماشى ووضعه الاجتماعي واختياراته الإيديولوجية، وفي هذا الإطار كانت أطروحة الوزاني منسجمة مع هذين المحددين.

هوامش الفصل الثالث

1- دراسات وتأملات، ج 4، ص:181.

2- نفس المرجع، ص: 185.

3- D.ELKANT le parti constitutionnel Démocratique P :112. D.E.S. 31/1/86 d15712.

4- دراسات وتأملات، ج2، ص:9.

5- نفس المرجع، ص:11-12- 13-14.

6- نفس المرجع، ص: 15-16.

7- عبد الله الساعف، مجلة الوحدة، عدد:12، شتنبر 1985، ص 21.22.

8-

الخاتمة:

انطلقنا في بداية هذا البحث مفترضين إمكانية تصنيف إنتاجات الوزاني ضمن الاتجاه الليبرالي في الفكر السياسي المغربي المعاصر. فتتبعنا ف يبعض هذه الانتاجات فكر محمد حسن الوزاني محاولين تفحص افتراضنا ومدى صحته أو قربه من الصحة، وذلك من خلال اقترابنا من مفهومي الدستور والديمقراطية كعنصرين مركزيين في

خطابه النظري كما في المعارك السياسية التي خاضها. فرأينا أن هذين المفهومين يؤطران مجمل فكره وممارسته السياسية وعبر جميع مراحل تطور المجتمع المغربي التي عايشها، سواء في مرحلة المطالبة بالإصلاحات المؤسساتية في عهد الحماية وما رافقتها من مطالبة بإقرار للحريات العامة والحريات الفردية، وسواء في مرحلة المطالبة بالاستقلال، وسواء بعد الاستقلال حيث اشتد الصراع من أجل إقرار الدستور والمؤسسات النيابية وتحقيق الديمقراطية. في كل هذه المراحل ظل الخيط الواصل في فكر الوزاني وحياته السياسية، الدفاع عن قيام سلطة المؤسسات الدستورية "لا سلطة الأفراد" وعن التمثيل الديمقراطي وسيادة القانون في المجتمع والدولة.

ظل الثابت إذن لدى الوزاني، سواء على الصعيد النظري أو على صعيد الممارسة السياسية، هو الاختيار الليبرالي، وعلى هذا الأساس فقد كانت الشوائب التي تخللت خطابه الليبرالي، إلى حد أنها غمرته أحيانا، مجرد أعراض فرضتها تقلبات مراحل الواقع، والتغيرات الفجائية في مكونات السلطة وبالتالي تغير شروط اللعبة السياسية. هذا زيادة على عنصر أساسي آخر وهو التزام الوزاني السياسي كقائد وزعيم لحزب. فإعطاء النخبة دورا حاسما في مرحلة ما لتقوم بتغيير الوضع وإقرار الحريات وتحقيق الديمقراطية، أو تصور البديل في مرحلة أخرى على أنه القيام بثورة باردة من أعلى لتنفيذ نفس عناصر جدول الأعمال، عوض تحقيق هذه الأهداف بناء على مبدأ الديمقراطية "بالشعب وللشعب" كانت تقلبات في الموقف فرضتها على الوزاني تقلبات الواقع السياسي وتغيراته، كرجل سياسة حزبي مفروض عليه مواكبة هذا الواقع في أدق جزئياته ولحظة لحظة، أكثر منه مفكر سياسي قد لا ينفعل ويفكر إلا من خلال التحولات الكبرى والعميقة وبعد فترة من حدوثها. ثم بالإضافة إلى ما سبق هناك ضرورات السجال والمحاججة السياسية التي فرضت نوعا من التأصيل الارتكاسي، في بعض المقالات الصحفية، الذي أدى إلى مماثلة الديمقراطية بالشورى، والدستور بالشريعة، والنواب أو النخبة بأهل الحل والعقد...

لكن قراءة فكر محمد حسن الوزاني، كقراءة أي فكر آخر ولأي مفكر كان، لن تستوف علميتها إلا إذا تمت على أرضية الارتباط الضروري لهذا الفكر بشروطه التاريخية المؤطرة له والتي تسم بسماتها هذا الفكر وتحدد خصوصيته التاريخية لا الميتافيزيقية، فتميزه في مرحلة معينة وفي مجتمع محدد. من هنا فليبرالية محمد حسن الوزاني ليست نتيجة لاختيار ذاتي يمكن أن نعيب عليه عدم "التمثل الفلسفي" للفكر الليبرالي كما ذهب إلى ذلك بعض محترفي التفكير المجرد، ليصلوا إلى نفي الجوهر الليبرالي لفكر الوزاني، فسقطوا في تأويل الفكر بالفكر وغاب عنهم أو غيبوا الواقع الموضوعي. إن مجرد التمثل الذهني لفكر ما لايضمن صيرورة هذا الفكر واقعا أو

جزءا من الواقع بالرغم من ضرورة هذا التمثل. كما أن هناك وفي مقابل هذا التعالي الذهني نجد النزوع التجريبية المبتذلة عند مفكرين آخرين وخصوصا منهم دعاة الخوصصة، الشوفينيين، فهؤلاء رغم تعارضهم الظاهري مع الصنف الأول من المفكرين، يلتقون معهم في نفي أي وجود لفكر وممارسة ليبرالية في الوطن العربي عموما والمغرب على الخصوص، مبررين ادعاءهم هذا على أساس التفكير منهم انطلاقا من واقع هو في وهمهم معزول ومغلق، ينفون عنه المكونات الموجودة موضوعيا وينفون عنه الحركة والتطور، ويضعونه بعيدا عن أي تأثيرات خارجية هي في الحقيقة المصدر الأساسي لرعشاتهم الفكرية.

إن دفاعنا عن وجود جذور ليبرالية في كتابات محمد حسن الوزاني كما في ممارسته، هو في البداية والنهاية دفاع عن الواقع الحي الموضوعي الذي أطر وحدد فكره وممارسته، ووضع لهذا الفكر الحدود الموضوعية لظهوره وتطوره كفكر ليبرالي. كما حدد هذا الواقع وعين حدود الامتدادات الفكرية له كبقايا محتضرة ترتد ضد الأصل وتتجاوزه ظاهريا لتعيد إنتاجه مأزوما ومتشنجا في الواقع الفعلي.

إن الواقع هذا الذي ندافع عن وجوده كحقيقة موضوعية، والذي شرط بشروطه فكر محمد حسن الوزاني ورسم حدوده وأنتج بقاياه الفكرية، هو البنية الاجتماعية العامة للمجتمع بجميع مستوياتها البنيوية التي تحدد في ارتباطها الجدلي كل الانتاجات المادية والفكرية في تكونها وتطورها وفي تحولها النوعي، كما تحدد اضمحلالها وانقراضها.

ملحق

مقابلة مع الأستاذ محمد المنوني

س– كيف تعامل رجال الحركة الوطنية مع واقع الحماية، وما هي الأسباب التي جعلت هؤلاء يطورون مواقفهم اتجاهها من مطالب إصلاحية إلى المطالبة بالاستقلال؟

ج– إن الإصلاحات التي كانت تقوم بها الحماية لا تلائم المغرب ولذلك كان يرفضها رجال الحركة الوطنية وقد ذكر محمد الخامس في خطبة له بمناسبة عيد العرش: أن المغرب في عهد الحماية كان كإنسان، مثلا كطفل أو

كشاب، وضع له قميص صغير غير مناسب، غير موافق للواقع. فأصبح رجال الحركة الوطنية يطالبون بالاستقلال لأن الحماية لم تحقق تقدما وإصلاحا يرضي المغاربة.

س– ماذا كانت تمثل بالنسبة لكم مطالب مثل الدستور والديمقراطية؟

ج– كان حزب بلحسن يتكون من فرقة المدرسة الحديثة وفرقة المدرسة التقليدية، كنا من المدرسة التقليدية. كانت الديمقراطية كما ترجمها إلى تعبير الشورى، والشورى جاءت في القرآن والحديث ومعمول بها في الأيام الذهبية، كانت تأييدا للشورى والاستقلال، وشيء آخر هو أن حزبه كان منظم واسمه مرتب، الشورى والاستقلال. كان يطمح إلى أن يكون الدستور أولا ثم يأتي بعده الاستقلال ثانية ونظره في هذا بعيد: فإذا كان الدستور سابقا ثم يأتي بعده الاستقلال فلا يمكن المماطلة في مسألة تحقيق هذا الدستور، وهو في هذا يجرى وراء السياسة أولا ثم بعد ذلك جاء الاستقلال، الدستور كان في العشرينيات، والاستقلال جاء في **1936**، كان استقلالا ناقصا غير كامل.

س– اعتبر المرحوم الوزاني مطلب الدستور من أولى الأولويات يأتي قبل مطلب الاستقلال. كيف تقيمون هذا الموقف؟

ج– هذا ما أجبت عنه قريبا، وهذا يكفي لأن المسألة فيها تفاصيل وخلفيات كتفكير بعض المتخوفين بأن نبقى بعد الاستقلال كالسعودية أو كالدول العربية الأخرى دون دستور. ولكن من حسن الحظ أن السلطان محمد الخامس أو الملك الحسن الثاني كانوا يتفهمون مكانة الدستور مثل الأمة أو أكثر منها فزال هذا التخوف وصار المغرب الآن يتمتع باستقلال مدستر.

س– مع أن المرحوم الوزاني لم يكن يتفق على الشكل الذي كان سيقام به الدستور فيما بعد الاستقلال.

ج– صحيح، كان أمله أن يكون الدستور مثل الدساتير الأوربية، كان يوسع في بنود الدستور.

س– ما هو الفرق بشكل عام ما بين الدساتير الأوربية والدستور الذي كان سيقام بعد الاستقلال، دستور **1962**؟

ج– الواقع أن المقارنة تصح مع الدول الملكية، لأن المغرب بلاد ملكية لا يصح مقارنته مع دستور أمريكا، أو فرنسا، أو ألمانيا أو غيرها، بل يمكن مقارنته بدستور انجلترا أو هولندا أو بلجيكا أو الدانمارك، فكان (الوزاني) يطمح إلى أن يكون الدستور وطني ملكي على غرار الدساتير الملكية.

س– درج الكثير من الباحثين في الفكر السياسي العربي بصفة عامة والمغرب منه على الخصوص إلى تصنيف هذا الفكر إلى اتجاهين: سلفي وليبرالي، هل تعتقدون أنه من الضروري أن نضع شخصية مثل الوزاني ضمن هذا التصنيف أو ذاك؟

ج– الواقع أن حسن الوزاني لم يكن يرى أن السلفية مطية للوطنية أو وسيلة الاستقلال، كان يسير على الدرب والخط الذي سارت عليه الدول الأوربية وبصفة قليلة الحظ الذي سارت عليه مصر في تكوين دستورها ونيل استقلالها. وكان تكوينه في أوربا بالإضافة إلى اتصاله بالاشتراكيين كثيرا، فلم يكن يقيم وزنا للسلفية.

س– إذن كان بعيدا عن السلفية؟

ج– نعم.

س– بالنسبة لليبرالية، هل له صلة بها، بالتفكير الليبرالي كما نعرف في أوربا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

ج– لا،لا،لا تفكيرة كتفكير الحكومة الاشتراكية التي أسستها فرنسا سنة 1933، أسسها بلوم. هذا تفكيره، لم يكن تفكيره، لم يكن تفكير القرن التاسع عشر.

س– بماذا نفسر إذن قيامه بترجمة أحد الكتب لأحد، المفكرين الفرنسيين وهو ديبون وايط؟ الكتاب الذي يعد تجميعا للفكر الليبرالي وليس للفكر الاشتراكي، الكتاب هو تحت عنوان "حرية الفرد وسلطة الدولة"، وكان لهذا الكتاب تأثير على مسار تفكير محمد حسن الوزاني.

ج– يتبين أن ترجمته لهذا الكتاب إنما لينتقي الأفكار التي تتعايش مع العصر الذي يعيش فيه، فزعيم في المغرب وفي بلاد كان توقها للحرية والاستقلال لا يرجع إلى سياسة القرن التاسع عشر، وإنما يأخذ منها ما يتعايش وما يبقى صالحا.

س– من المعروف أن الوزاني تلقى تكوينا عصريا، وعلال الفاسي تلقى تكوينا تقليديا. هل يمكن اعتبار هذا، عاملا محددا ووحيدا لاختلاف رؤى الرجلين؟ وبالتالي اختلاف اختاراتهما. أم أن هناك عوامل أخرى حددت هذا الاختلاف، أن لم نقل التناقض والصراع بينهما؟

ج– كان بلحسن شيء من الشدة والاندفاع، هذا تعامل بلحسن، فإذا قارناه مع تعامل الذين درسوا الفقه ويريدون مزج العوائد الوطنية بعوائد تقليدية، يمكن لمن قرأ لهذا وذاك أن يفهم ويستنتج على أن بلحسن وجماعته وعلال الفاسي وجماعته، لابد أن يفترقا لأن العقلية متخالفة وبعض الأحيان متضادة، هذا يبين على

أن الفرقة التي وقعت عندما كانوا يصوتون لكتلة العمل الوطني ولينتخبوا هيئتها الإدارية، كانت نهاية الشيء الذي يحتضن منذ زمن طويل.

س– على ذكر انتخاب الهيئة الإدارية، هل يمكن اعتبار، في هذا الإطار، أن الخلاف والصراع بينهما هو حول قيادة الكتلة الوطنية؟ أم أن هناك مسائل أخرى؟

ج– أرى بأن جذور الخلاف قديمة، كامنة في ثقافتهما وتصرفهما وفي تعاملهما في المسائل، بلحسن كان عصبيا، والآخرين دمهم بارد، وإذا اجتمعنا، أحدهما عصبي والآخر بارد، مع مرور الزمن بعد الصبر يمكن أن يقع الانشقاق. فلهذا فن الصراع على الرئاسة في الحقيقة الواقعية، كان انفجارا لأشياء قديمة. لا يمكن أن نقول أن المسألة كانت في محض الرئاسة وفي بخصوصها. يمكن أ، الرئاسة لكن مع أشياء وأشياء.

س– إذن يمكن أن نعتبر أن الخلاف هو أساسا حول إستراتيجية العمل الوطني.

ج– نعم، وحول الأمزجة، مزاج الذي درس بفرنسا والذي درس بالقرويين.

س– يلاحظ متتبع مسار تفكر الوزاني أنه يركز على دور النخبة في عملية النهوض بالمجتمع، كما أنه دأب إلى إيجاد طريقتين مختلفتين لاضطلاع هذه النخبة بدورها هذا. الطريقة الأولى هي المطالبة بالمؤسسات التمثيلية، والطريقة الثانية هي الانقلاب البارد من أعلى، أو ما يسميه أحيانا بالثورة الباردة من أعلى كيف تقيمون هذا المنحى؟

ج– هذه الأسئلة التي أنجزتها كانت بين فترتين، الانقلاب البارد نادى به بعد الاستقلال، والشيء الآخر كان قبل الاستقلال. أن السياسة أحيانا يكون واجب عليها أن تتغير وتتحول وتتلون، وبلحسن إذا قال بالنخبة، فربما قال ذلك في وقت سابق، يعني وقت الحماية، في ذلك الوقت كان يخاطبهم بلغتهم ليكون ذلك تمهيدا لتمثيل شعبي حر، وأمل مسألة الانقلاب الأبيض فكانت في الستينات بعد الاستقلال.

س– ما هي خلفية هذا الانقلاب الأبيض؟ الخلفية التي كانت وراء هذا التحول في مسار تفكير الوزاني.

ج– الإجابة عن هذا السؤال واضحة وتقرأ على السطر.

س– ما هو في نظركم إسهام الوزاني في حركة الفكر السياسي المغربي؟ وما هي امتدادات هذا الإسهام في الوقت الراهن؟

ج– تحدث أستاذ بالكلية مع وزير للحكومة فقال له بأن حزب الشورى زال، لم يبق له أي كيان ولكن أفراده جميعهم بحزب الاستقلال، بالمعارضة، أو ملتزمين بمعارضة صامتة، فما قاله هذا الوزير كان ذكيا لان المعارضة

ليست عن طريق الجريدة أو التمثيل في البرلمان أو في المجالس الأخرى. فهذا جواب للشق الأخير من سؤالك. هذا الإسهام نعرفه من الكتب، كان إسهاما عظيما.

س– هل يمكن اعتبار محمد حسن الوزاني من أعلام الفكر السياسي المغربي؟

ج– علال الفاسي تكوينه ليس سياسيا، بلفريج تكوينه ليس سياسيا، محمد حسن الوزاني هو الوحيد الذي كان تكوينه سياسيا، لان فرنسا كانت في الطليعة في هذا الميدان، وأفنى عمره في خدمة السياسة بالعمل والمال وأخيرا بالمؤلفات. فمن هذه الناحية لا غرابة إذا قلنا بدون تحيز بأنه في الطليعة.

لائحة المصادر

–محمد حسن الوزاني: سلسلة مذكرات حياة وجهاد، ج1.

–محمد حسن الوزاني: سلسلة دراسات وتأملات، ج3، في الدستور والبرلمان.

–محمد حسن الوزاني: سلسلة دراسات وتأملات، ج6.

–محمد حسن الوزاني: سلسلة دراسات وتأملات، ج2.

لائحة المراجع بالعربية

1- د.بنسعيد (سعيد)، الايدولوجيا والحداثة، قراءات في الفكر العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي. الطبعة الأول، 1987

2- د.زيادة (معن)، معالم في طريق تحديث الفكر العربي سلسلة كتب "عالم المعرفة"، عدد 115، يوليوز 1987. الكويت.

3- ضريف (محمد): تاريخ الفكر السياسي بالمغرب.

4- العروي (عبد الله): مفهوم الحرية، دار التنوير – المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة 1984.

5- القنت (ادريس): مجلة أبحاث، عدد 6 خريف 1984.

6- د. المنسي (صلاح الدين): مجلة الوحدة، عدد مزدوج 46-47. يوليوز، غشت، 1988، الفكر الليبرالي في السبعينيات، نموذج مصر.
7- ساعف (عبد الله): الوحدة، عدد 12، شتنبر 1985.

لائحة المراجع بالفرنسية

- **D.elkant, le parti constitutionnel démocratique. 31/1/86 D15732.**
- **A. laroui, les origines culturelles et sociales du nationalismes marocain.**